

منهجية الشيخ محمد جليزاده في إدراج الحديث النبوي ضمن مؤلفاته

دراسة وصفية تحليلية

نارام صديق حمه صالح

أ. د. سليمان سليم إبراهيم

ملخص البحث

يتناول هذا البحث منهج الشيخ جليزاده في التعامل مع الحديث النبوي في تفسيره ومؤلفاته، من خلال دراسة تحليلية تكشف طريقته في الرواية والتخريج والحكم على الأحاديث وتوظيفها في مجالات التأليف. وتتعلق الدراسة من تحديد معالم منهجه الحديثي، ومدى التزامه بقواعد المحدثين، وطريقته في دراسة الأسانيد والمتون، وتعامله مع التعارض والأحاديث الضعيفة والإسرائيليات، وأثر ذلك في آرائه العلمية. وتعرض مباحث البحث شخصيته العلمية وإنتاجه، ثم تدرس طريقته في إيراد الحديث وصياغته والحكم عليه ونقل أقوال العلماء، وكيفية توظيف السنة في بيان المعاني والفضائل والأحكام، مع بيان موقفه من الضعيف والإسرائيليات وتتبع أبرز مصادره الحديثية. وتخلص الدراسة إلى أن عنايته بالروايات والمنهجية الحديثية كانت محدودة مع التزام جزئي في بعض المواضع، دون منهج مطرد في دراسة الأسانيد أو تحرير أقوال المحدثين، مما أثر في توثيق بعض الأحاديث وبناء بعض استدلالاته. واعتمدت الدراسة المنهج الاستقرائي التحليلي النقدي من خلال تتبع نصوصه الحديثية وتحليلها ومقارنتها بأقوال العلماء.

المقدمة

: السُّنَّة النبويَّة هي المصدر الثاني للتشريع بعد القرآن الكريم، وهي وحي من الله سبحانه وأوحاه إلى نبيِّه محمد ﷺ بغير لفظ القرآن، فكانت بياناً عملياً وتفسيراً تطبيقياً لما جاء في كتاب الله، وركيزة أساسية لفهم الإسلام وتطبيقه على الوجه الصحيح. واعتمد الشيخ جليزاده في تفسيره وسائر مؤلفاته اعتماداً ظاهراً على الأحاديث النبوية، مستشهداً بها لتوضيح المجل، وتفصيل المبهم، وتقييد المطلق، وتخصيص العام، وجعلها المصدر الثاني للتشريع إلى جانب القرآن. كما اهتمَّ ببيان منهجه في التعامل مع الأحاديث من حيث درجتها، وإيرادها، واستنباط الأحكام الشرعية منها بأسلوب علمي موثق، مما يظهر حرصه على الجمع بين الدقة العلمية وفهم مقاصد الشريعة.

أهمية البحث

تكمن أهمية هذا الموضوع في إبراز منهج الشيخ جليزاده في التعامل مع الحديث النبوي، موضحاً قبوله وردّه واستدلاله العلمي، مما يعمق فهم الإجتهد في علم الحديث ويبرز قيمة السنة في بناء الفقه والعلم الشرعي. كما يسهم في تقديم نموذج عملي لدراسة مناهج العلماء في نقد الأحاديث والروايات، وتعزيز الوعي بأهمية ضبط الاستدلال بالنصوص الشرعية.

أهداف البحث

يهدف البحث إلى دراسة منهج الشيخ جليزاده في التعامل مع الحديث النبوي دراسة علمية منهجية، بتحليل الروايات من حيث القبول والرد، وفحص الأسانيد والحكم على الرواة، وربط استدلاله بأقوال علماء السلف. كما يقدم البحث دراسة تحليلية دقيقة لطريقة الشيخ في التصحيح والتضعيف والترجيح، مع تقييم منهجه وفق قواعد علم الحديث ومقارنته بالمحدثين المتقدمين. ويخدم البحث فهم السنة النبوية، وإبراز مكانة الرواية والإسناد في اجتهاد الشيخ، ويقدم نموذجاً عملياً لدراسة مناهج العلماء في نقد الأحاديث وتحقيقها علمياً.

منهجية البحث

(1) اعتمدت في هذا البحث المنهج الاستقرائي من خلال تتبع مؤلفات الشيخ جليزاده، واستخراج أقواله المتعلقة بالحديث وعلومه، مع توظيف المنهج الوصفي في عرض المادة، والاستفادة من المنهج النقدي والتحليلي عند الحاجة.

- (2) واستهلكت بعرض أهم أقوال العلماء المتقدمين في موضوع البحث، وجعلتها أصلاً يُرجع إليه في المقارنة والحكم على المسائل.
- (3) ثم عرضت أقوال الشيخ بدقة، وقارنتها بأقوال أهل العلم مع بيان مواضع الاتفاق والاختلاف وتحليل رأيه عند الاقتضاء.
- (4) كما رتبت مباحث الدراسة ترتيباً علمياً متدرجاً يبرز منهجه كاملاً، مع الالتزام بالعزو إلى المصادر الأصلية في التوثيق.
- (5) وسرت في تخريج الأحاديث وفق منهج محدد بما يخدم موضع الاستدلال، مع نقل ألفاظ الشيخ كما وردت وبيان طريقته في التعامل مع الأحاديث.
- (6) واعتمدت في الحكم على الأحاديث أقوال المتقدمين، فإن لم يوجد لهم حكم ذكرت أقوال أبرز المحققين المعاصرين ثم خلصت إلى النتيجة المدعومة بالدليل.
- (7) كما أثبتت نصوص مخطوطات الشيخ كما وردت دون إضافة علامات ترقيم، والتزمت في ترجمة نصوصه الكوردية بالترجمة الحرفية دون تغيير في المعنى.

خطة البحث

تتألف الدراسة من ملخص البحث والمقدمة (ويشتمل على مقدمة افتتاحية وأهمية البحث وأهداف البحث ومنهجية البحث وخطة البحث)، والفصل التمهيدي (ويشتمل على نسبه وحياته، وعلمه ومميزات كتبه)، وستة مباحث، والخاتمة، والهوامش والمصادر.

الفصل التمهيدي:

1) نسبه وحياته

هو جليزاده محمد بن عبدالله بن محمد أسعد بن عبدالله بن عبدالرحمن الجلي، (1) إحدى الشخصيات العلمية والدينية البارزة في تاريخ كويه والعراق، وُلد سنة ١٨٧٦م ونشأ في أسرة علمية عريقة، وتولى رئاسة العلماء بعد وفاة والده سنة ١٩٠٨م، فَعُرِف بلقب الملا الكبير، وشغل مناصب الإفتاء والقضاء وعضوية مجلس المبعوثات ثم مجلس تأسيس العراق. اعتزل المناصب سنة ١٩٢٨م ليتفرغ للتدريس والتأليف والإرشاد، وترك إرثاً علمياً وفكرياً مهماً، كما كتب أشعاراً بأسلوب سهل تناولت الجهل وقلة التعليم وحقوق المرأة، توفي الشيخ جليزاده في صباح يوم الثلاثاء ١٢/١٠/١٩٤٣م، الموافق لشهر شوال/١٣٦٢هـ. (2)

(2) **علمه ومميزات كتبه:** اتسم علمه بالقوة والرسوخ ووضوح المنهج، ولا سيما في العقيدة وعلم الكلام، حيث واجه التيارات الإلحادية وأنكر دعاوى وجود الكون بلا خالق، مستنداً إلى الأدلة العقلية والنصوص الشرعية بأسلوب سهل ومنظم. وتميزت كتبه بالشمول؛ فجمعت بين التفسير والأصول، ومعالجة القضايا الاجتماعية والسياسية، ونقد واقع المسلمين والدعوة إلى التقدم بالعلم والعمل، مع إبراز انسجام الدين مع العلوم الحديثة وربط سنن الكون بهداية الوحي.

المبحث الأول: موقفه من رواية الحديث بالمعنى وتخريج الحديث

غالباً ما كان الشيخ يروي الأحاديث النبوية بالمعنى لا باللفظ، خاصة في تفسيره للقرآن لأنه كان يشرح بالكوردية فيترجم الحديث ويبيّن معناه، كما يظهر من منهجه في مؤلفاته أنه يذكر الحديث غالباً بصيغة مباشرة مثل: (قال رسول الله ﷺ) مكتفياً بذكر المتن دون السند أو درجته، وأحياناً يقول: روى فلان أو حديث فلان. للمثال: أورد الشيخ جليزاده روايةً فقال: (البخاري نقل عن ابن مسعود: أن ثلاثة أشخاص دخلوا بيتاً، ... فنزلت آية: وَمَا كُنْتُمْ تَسْتَتِرُونَ أَنْ يَشْهَدَ عَلَيْكُمْ سَمْعُكُمْ وَلَا أَبْصَارُكُمْ) فصلت. (4) (3) (22): ومن هنا أشار الشيخ جليزاده إلى مصدر الحديث وراوييه من الصحابي إشارة فقط، وذكر الحديث بمعناه لا بالنص التفصيلي.

المبحث الثاني: الحكم على الحديث عند الشيخ المؤلف

تكلم الشيخ عن دراسة الحديث في عدّة مواضع، وحكم على سنده ومنتته من حيث القبول والرد، وكان إذا رأى رواية غير معقولة أو لا يقبلها العقل ردها وعاتب عليها، وطعن في منتها أو في سندها، ولو كانت مُخرَجةً في صحيح البخاري، وكان يصرّح برأيه في ذلك بوضوح. للمثال: يقول الشيخ جليزاده: (إذا قال شخص إنّ حضرة الرسول ﷺ، عندما كان بمكة، جعل الكعبة بينه وبين البيت المقدس. لا تثق بهذا أبداً ... أبداً، ولو كان هذا الشخص هو حير الأمة وترجمان للقرآن، الشيء الذي لم يكن له معنى فصحة سنده لا قيمة له. (5) (موقف الشيخ جليزاده في رفض الحديث مطلقاً، حتى لو رواه أعلام الأمة خطأ، وإن تجاهل صحة السند وإطلاق الحكم بالنفي بهذا الشكل يمثل خلافاً واضحاً في التعامل مع النصوص الشرعية. أمّا الحديث الذي أشار إليه الشيخ جليزاده، أخرجه الإمام أحمد والطبراني وغيرهما بسند صحيح عن ابن عباس رضي الله

عنهما قال: (كان رسول الله ﷺ يصلي وهو بمكة نحو بيت المقدس، والكعبة بين يديه، وبعد ما هاجر إلى المدينة ستة عشر شهراً، ثم صُرف إلى الكعبة). (6) (ويقول الشيخ جليزاده أيضاً: (يلزم، في البداية النظر إلى نظم الآية، وبعد ذلك انظروا إلى النقلات من الروايات، فالذي يوافق النظم هذا جيد، والذي لم يوافق لا تقبلوا). (7) (وهذا من عدم الإلتزام بقواعد تفسير الحديث للآيات، عندما كان الحديث ثابتاً وهو في الظاهر متعارض مع آية من القرآن، يُلجأ إلى التوفيق بينهما، إما بالجمع بينهما، أو بالناسخ والمنسوخ، أو بالترجيح بينهما. يقول الشاطبي رحمه الله: (لا تضاد بين آيات القرآن ولا بين الأخبار النبوية ولا بين أحدهما مع الآخر، بل الجميع جارٍ على مهيع واحدٍ، ومننظم إلى معنى واحد، فإذا آداه بادي الرأي إلى ظاهر اختلاف، فواجب عليه أن يعتقد انتفاء الاختلاف، لأن الله تعالى قد شهد له أن لا اختلاف فيه، فليقف وقوف المضطرّ السائل عن وجه الجمع، أو المسلم من غير اعتراض إن كان الموضوع مما يتعلّق به حكم عمليّ، فإنّ تعلّق به حكم عمليّ التمس المخرج حتى يقف على الحقّ اليقين، أو يبقى باحثاً إلى الموت، فلا عليه من ذلك، فإذا اتّضح له المغزى، وتبيّنت له الواضحة، فلا بدّ له من أن يجعلها حاكمةً في كل ما يعرض له في النظر فيها، ويضعها نصب عينيه في كل مطلب ديني، كما فعل من تقدّمنا ممّن أتى الله ورسوله عليهم. (8))

المبحث الثالث: أغراض استخدام الحديث النبوي في التفسير

يتخذ الشيخ جليزاده موقفاً نقدياً من روايات أسباب النزول، يختلف عن منهج كثير من المفسرين الذين اعتمدوا عليها اعتماداً كبيراً في تفسير الآيات. فهو لا يرفضها مطلقاً، لكنه لا يقبلها مباشرة، بل يعرضها أولاً على سياق الآية وبناء السورة. ويرى أن الإكثار من هذه الروايات قد يشنت المعنى أو يضعف ترابط النص القرآني. لذلك يجعل السياق القرآني المرجع الأساس في الفهم، بينما تبقى روايات أسباب النزول وسيلة مساعدة فقط. وبناءً على ذلك يقبل الرواية إذا كانت منسجمة مع السياق وتساعد على توضيح المعنى، ويرفضها إذا كانت تُضعف ترابط الآيات أو تُحدث تشتتاً في الدلالة. للمثال: عند تفسيره قوله تعالى ﴿: وَلَا تُصَلِّ عَلَىٰ أَحَدٍ مِّنْهُمْ مَّتَّ أَبَدًا﴾ التوبة: 84. يُقدّم الشيخ جليزاده نموذجاً واضحاً لمنهجه النقدي في التعامل مع أسباب النزول من خلال موقفه من الرواية المشهورة الواردة في الصحيحين حول نزول هذه الآية في شأن الصلاة على عبد الله بن أبي بن سلول. فمع أن الرواية تحتل مكانة بارزة في كتب الحديث والتفسير، ويُعتمد عليها عادة بوصفها سبباً لنزول لهذه الآية، فإن جليزاده يتوقف عندها وقفة دقيقة، ويُخصّص موقفه من هذه الرواية قائلاً: (تأريخ نزول الآية وموت عبد الله بن أبي ليس في نفس الوقت، ومع هذا فقد تعب بعض الرواة أنفسهم، وفي الحقيقة لا يفيد تعبه، وإذا تريدون انظروا كيف ينكر بعض العلماء المحققين ما نقل، كما ورد في تفسير السيد رشيد رضا. (9)) (والحديث أخرجه البخاري ومسلم في صحيحيهما عن ابن عمر رضي الله عنهما قال: (لَمَّا تُوَفِّيَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَبِي جَاءَ ابْنُهُ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَسَأَلَهُ أَنْ يُعْطِيَهُ قَمِيصَهُ يُكْفَنُ فِيهِ أَبَاهُ فَأَعْطَاهُ. ثُمَّ سَأَلَهُ أَنْ يُصَلِّيَ عَلَيْهِ، فَقَامَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لِيُصَلِّيَ عَلَيْهِ، فَقَامَ عُمَرُ فَأَخَذَ بِنُؤَبِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، تُصَلِّيَ عَلَيْهِ؟ وَقَدْ نَهَاكَ رَبُّكَ أَنْ تُصَلِّيَ عَلَيْهِ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: إِنَّمَا خَيْرِنِي اللَّهُ فَقَالَ: اسْتَغْفِرْ لَهُمْ أَوْ لَا تَسْتَغْفِرْ لَهُمْ إِنْ تَسْتَغْفِرْ لَهُمْ سَبْعِينَ مَرَّةً وَسَأَرِزُهُ عَلَى السَّبْعِينَ، قَالَ: إِنَّهُ مُنَافِقٌ. قَالَ فَصَلَّى عَلَيْهِ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَأَنْزَلَ اللَّهُ ﷻ وَلَا تُصَلِّ عَلَى أَحَدٍ مِّنْهُمْ مَّتَّ أَبَدًا وَلَا تَقُمْ عَلَى قَبْرِهِ. (10)) (وعلى هذا، فقد أكّد الحاكم النيسابوري على أهمية المصادقية في نقل أسباب النزول، فقال: (فإنّ الصحابي الذي شهد الوحي والتزيل، فأخبر عن آية من القرآن أنها نزلت في كذا وكذا، فإنه حديث مسند. (11)) (وأما أحمد بن تيمية الحراني، فقد وضّح دقة فهم عبارة (نزلت هذه الآية في كذا وكذا)، فقال: (وقولهم (نزلت هذه الآية في كذا) يراد به تارة أنه سبب لنزول، ويراد به تارة أنّ هذا داخل في الآية وإن لم يكن السبب، كما تقول: عنى بهذه الآية كذا. (12)) (وهذا التوضيح مهم جداً لأنه يوضح الفرق بين السبب الحقيقي لنزول الآية والأحداث أو الظروف التي ذُكرت معها أو حولها، وهذا يساعد المفسر على عدم الخلط بين السبب والمعنى، ويؤكد على ضرورة التدقيق في سياق كل رواية. وأيضاً استخدم الشيخ جليزاده الأحاديث النبوية للربط بين الآيات القرآنية وبيان الأحكام الفقهية، مع عناية بدقة نقل الحديث. في قوله تعالى ﴿: قُلْ إِنَّ الْمَوْتَ الَّذِي تَفِرُّونَ مِنْهُ فَإِنَّهُ مُلَاقِيكُمْ﴾ الجمعة: 8. قد فسّر الشيخ جليزاده هذه الآية وأشار بالحديث النبوي، ويقول: (إن مسألة الفرار من البواء والطاعون اليوم لا يستحق أن تتكلم عليه العلماء الدين، من حيث الحرمة والكراهة، لأن الطب الوقائي آثاره الحسنة ظاهر عليه، حتى ولو كان الأمة فرّوا من الموت المستحق ألف مرة، لكن استقبال الموت الذي لا يستحق، عندهم فيه فائدة! اليوم فرّ من المجذوم فرارك من الأسد (13) -معلوم، وأطباء مكافحة الطاعون يكشفون المايكروب، وقتلوا الجراثيم الخبيثة. (14))

المبحث الرابع: منهجه في التعامل مع الأحاديث الضعيفة والأسرائيليات

يُلاحظ أن الشيخ جليزاده استشهد في بعض المواضع بأحاديث ضعيفة دون التصريح بدرجةها، لا سيما إذا كانت منسجمة مع رأيه، إذ يوردها من غير تنبيه إلى ما فيها من ضعف. وإيراد الحديث الضعيف من غير بيان درجته مخالفٌ لأصول المنهج. المثال على ذلك: أورد الشيخ جليزاده حديثاً ضعيفاً بعد ذمّ الجهل، مُبيّناً فضل العلم والحكمة، وأنهما عزّ وشرف، تأييداً لذلك بقول النبي ﷺ: (الكَلِمَةُ الْحِكْمَةُ ضَالَّةُ الْمُؤْمِنِ فَحَيْثُ وَجَدَهَا

فَهُوَ أَحَقُّ بِهَا. (15) (حيث قال: (وقد قال صاحب الدين الحكمة ضالة المؤمن يأخذها أينما ظفر بها وعندي كلما ازداد حاجة العلم ازداد شرفاً وعزا. (16) (وقد كرّر الشيخ جليزاده هذا الحديث في عدة مواضع من مؤلفاته، وكان يعتمد عليه ويهتم به. والشيخ جليزاده أيضاً نقل الروايات الإسرائيلية في تفسيره في مواضع متعددة، وقد اعتمد في نقل هذه الروايات على تفسير الإمام الطبري. ومع ذلك، كان موقفه النقدي من هذه الروايات واضحاً، إذ عبّر عن كراهيته للإسرائيليات، وانتقد بشدة كعب الأحبار ووهب بن منبه، حتى إنه كان يقول: (ليتها كعب الأحبار وأمثاله لم توجد، (17) (وغالباً كان يردّ رواياتهما ولا يقبلهما. وغالباً كان يردّ رواياتهما ولا يقبلهما، ويقول أيضاً: (أخشى أذكر ابن عباس، لأنه يُنقل عنه كثير من الإسرائيلية، أتمنى أنه يُفترى عليه. (18) (وقال في موضع آخر: (ما قالوه وهب بن منبه أو غيره لا أصل له، ولا يجوز الاعتبار به، كأنه كعب الأحبار ووهب أرسلوا علينا لدروس الكذب، مثل هاروت وماروت لتعليم السحر. (19) (للمثال: عند تفسيره لقوله تعالى ﴿ فِيهَا أَنْهَارٌ مِنْ مَاءٍ غَيْرِ آسِنٍ وَأَنْهَارٌ مِنْ لَبَنٍ لَمْ يَتَغَيَّرْ طَعْمُهُ وَأَنْهَارٌ مِنْ حَمْرٍ لَذَّةٍ لِلشَّارِبِينَ وَأَنْهَارٌ مِنْ عَسَلٍ مُصَفًّى ﴾ محمد. 15: أورد الشيخ جليزاده حديثاً عن كعب الأحبار ويقول: (أما بعض الحقير، فقد نقلوا، وهو زيادة، مثل كلبى - عفا الله عنه، ومثل كعب - غفر الله له، فلا حاجة لكتابة أقوالهم. (20) (ثم أورد الحديث: (قال كعب: نهر النيل نهر العسل في الجنة، ونهر دجلة نهر اللبن في الجنة، ونهر الفرات نهر الخمر في الجنة، ونهر سيحان نهر الماء في الجنة، قال: فأطفا الله نورهن ليصيرهن إلى الجنة. (21) (قلت: إن هذه الشدة في التعامل مع كعب الأحبار ووهب بن منبه، وهما من التابعين الجليلين، واتهامهما بالكذب والطعن فيهما واعتبارهما من القصاصين الكذابين، فيه مبالغة ظاهرة. فالعلماء الأوائل نقلوا عنهما وذكروا أخبارهما في كتبهم، ولم يحكموا عليهما بهذا الوصف الشديد. ولو كانا معروفين بالكذب لما روى عنهما أهل العلم أصلاً.

المبحث الخامس: منهجه في عرض وشرح الحديث

قال ابن خبير الأشبيلي: (فقد سمعت الخطباء على المنابر، وأعيان الناس في المشاهد والمحاضر، يذكرون أقوال النبي ﷺ ولا رواية عندهم لها. وقد اتفق العلماء، رحمهم الله، على أنه لا يصح لمسلم أن يقول: قال رسول الله ﷺ كذا، حتى يكون عند ذلك القول مزوياً ولو على أقل وجه الروايات لقول رسول الله ﷺ: (من كذب علي متعمداً فليتبوأ مقعده من النار). وفي بعض الروايات: (من كذب علي (22) ... مطلقاً دون تقييد. (23) (وقال السخاوي تعليقا على كلام ابن خبير: (فلو لم يورد ابن خبير الحديث الذال على تحريم نسبة الحديث إلى النبي ﷺ حتى يتحقق أنه قاله، لكان مقتضى كلامه منع إيراد ما يكون في الصحيحين أو أحدهما، حيث لا رواية له به، وجواز نقل ما له به رواية، ولو كان ضعيفاً، لا سيما وأول كلامه كالصريح فيما صحّت نسبته إليه ﷺ. (24) (وأشار ابن القيم إلى أن بيان صحة الرواية أمرٌ ضروري في بيان حكم الحديث والاحتجاج به، حيث قال: (وقد علم أنّ صحة الإسناد شرط من شروط صحة الحديث، وليست موجبة لصحته، فإنّ الحديث إنما يصحّ بمجموع أمور، منها: صحة سنده، وانتقاء علته، وعدم شذوذه ونكاريته، وأن لا يكون راويه قد خالف الثقات أو شدّ عنهم. (25) (وذلك لأن إغفال حكم الحديث عند عرض الحديث يوقع في إشكال عند الاعتماد عليه والاحتجاج بما أورد منه. الشيخ جليزاده يعتمد في عرضه للأحاديث النبوية على أكثر من صيغة روائية، إذ يردّ الحديث في الغالب بصيغة التمريض، مثل قوله: (يقال)، وهو الأسلوب الأكثر حضوراً في تفسيره. وفي مواضع أخرى يردّ الحديث بصيغة الجزم، كقوله: (قال الرسول) أو (يقول حضرة الرسول)، بما يدل على اختلاف المقام أو الغاية من الاستشهاد، (26) (كما يعتمد في بعض الأحيان إلى إيراد الحديث في حاشية الكتاب، إما على سبيل البيان، أو التفصيل، أو الشرح، وذلك بوصفه إشارة تفسيرية أو توضيحية للموضوع الذي تناوله في متن الكتاب، مما يظهر تنوع منهجه في توظيف الحديث النبوي بين المتن والهامش وفق مقتضيات السياق العلمي. الأمثلة على ذلك: ذكر الشيخ جليزاده حديثين دون التصريح بكونهما حديثاً، ولا بعزوه إلى النبي ﷺ، بل أوردته ضمن كلامه مرقوناً بجمل من ألفاظه. حيث قال: (وما أودع الله فيه من آثار صفاته إن الله خلق آدم على صورته (27) وخلق بيديه العلم والقدرة وكلتا يديه يمين (28) لا وهن ولا ضعف في علمه وقدرته. (29) (ونقل أيضاً في موضع آخر وعند تفسيره لقوله تعالى ﴿ وَلَا تَلْمِزُوا أَنْفُسَكُمْ ﴾ الحجرات، 11: أورد رواية دون إشارة بأنه حديث: (لا ينبغي للمؤمن أن يذلل نفسه. (31) (30) (يراد الحديث بهذه الصيغة يُصعب على القارئ إدراك كونه من كلام النبي ﷺ، لا سيما وأن الشيخ جليزاده قد كتب تفسيره بأسلوب يهدف إلى تسهيل فهم معاني القرآن. فإذا ورد نصّ دون بيان مصدره، فلن يتمكن القارئ من التمييز: أهو حديث نبوي، أم هو من كلام الشيخ نفسه؟ ومن ثمّ، فإن في ذلك خطأ في التعامل مع الحديث النبوي؛ إذ لا يجوز إيراده من غير بيان صريح يوضّح أنه من كلام النبي ﷺ، حتى لا يتوهم أنه من قول المفسّر. وكان الشيخ قد أورد النص في مواضع أخرى، ولكن عدم التنبيه على كونه حديثاً يوقع في اللبس والظاهر في هذه الحالة أن القارئ قد يظن أن النص ليس حديثاً نبوياً، بل هو عبارة حسنة ساقها الشيخ استشهداً في سياق المسألة! وأما بالنسبة لشرحه أحاديث النبي ﷺ، فقد شرح الشيخ جليزاده الأحاديث وحلّلها في مواضع متعددة، للمثال: قال الشيخ جليزاده: (فأقول الحق ولا أخاف لومة جاهل المؤثر الحقيقي هو القوة والقدرة القوي غالب والضعيف مغلوب ولا تحسب القوة في قلة العدد وكثرتة إذ العبرة

بالكيفية لا الكمية ولا أرى لقولهم المؤثر الحقيقي هو الله معنى إلا أن يريد والموجد نعم هو الموجد لا غير كما قال رسول الله ﷺ لا مؤثر في الوجود سوى الله (32) ولم يقل لا مؤثر موجود سوى الله يقول سبحانه وأعدوا لهم ما أستطعتم من قوة ومن رباط الخيل والمؤثر قدرته جلّت قدرته هو القاهر فوق عباده هو الرزاق ذو القوة المتين. (33) (ومن هنا أنّ الشيخ جليزاده يتحدّث عن القوة والتأثير في الوجود، وأورد نصّاً وحلّله لكن لم أقف على النص من كلام النبي ﷺ ولا من كلام الصحابة رضي الله عنهم، ولكن ورد هذا النص من كلام العلماء. قال الحافظ القاضي الرامهرمزي: (فتمسكوا -جبركم الله- بحديث نبيكم ﷺ، وتبينوا معانيه، وتفقهوا به، وتأدّبوا بأدابه، ودعوا ما به تعيرون من تتبّع الطرُق وتكثير الأسانيد، وتطلّب شواذ الأحاديث، وما دلّسه المجانين، وتبلّب فيه المغفلون، واجتهدوا في أن تُوفّوه حقّه من التهذيب والضبط والتّقويم، لتشرّفوا به في المشاهد. (34))

المبحث السادس: مصادر المؤلف في الحديث

المطلب الأول: اعتماده على الصحيحين

يعتمد الشيخ جليزاده في استشهاده على الأحاديث الواردة في الصحيحين، ولا سيما صحيح البخاري، وكان أساس دراسته للأحاديث قائماً على كتاب فتح الباري شرح صحيح البخاري للحافظ ابن حجر. ولذلك فإن أغلب ما أورده في مؤلفاته من الأحاديث مأخوذ من صحيح البخاري، وكثير منها ورد أيضاً في صحيح مسلم، وغالباً ما يعبر عن ذلك بقوله: (قال الشيخ البخاري) أو (الشيخان).
- عند تفسيره لقوله تعالى ﴿: وَإِنَّهُ لَنَنْزِيلُ رَبِّ الْعَالَمِينَ نَزَلَ بِهِ الرُّوحُ الْأَمِينُ عَلَى قُلُوبِكُمْ لَتَكُونَنَّ مِنَ الْمُنذِرِينَ ﴾، وأورد الشيخ جليزاده حديثاً، وقال: (كما يشير البخاري إلى ذلك، حيث يقول: قال النبي ﷺ: أحياناً يأتيني مثل صلصلة الجرس، (35) وهذا الحديث رواه البخاري ومسلم في صحيحهما. (36) ومع ذلك، فإن الشيخ محمد جليزاده في إطار تعامله مع روايات البخاري ومسلم، كان إذا رأى أن الرواية غير معقولة طعن فيها، وكان يصرح برأيه في ذلك بوضوح. مثال ذلك:

- قال الشيخ محمد جليزاده في كتابه (المصقول) عند حديثه عن علوم الحديث، ومنهج التعامل مع الروايات الحديثية وكتب السنة: (واعلم: أنّ أصحّ كتب الحديث صحيحا الشيخين، اتفقوا على أنّه لا موضوع فيهما، نعم، يوجد فيهما أحاديث ضعيفة، وما لا يقبله العقل، ويُرذّه المشاهدة، لكن لا في الأحكام، (37) ولكل منهما وجهة ترجيح، وصحيح مسلم أفيذ من الوجهة الفنيّة، (38) وأصحّ الحديث عند الناشئين بعدهما، ما اتفقا عليه، فإن اتفق عليه الستة، فأقوى. ثم الكتاب إن بلغ حدّ التواتر، فلا حاجة بنا إلى البحث عن حال الناقلين، وإلا، فلا بدّ من النظر إليها، ليتبين لنا عدالتهم وأمانتهم في النقل، ومن لا سند له، لا يجوز له النقل، لكنّ الناس عن هذا لغافلون. والله وليّ الأمر والتدبير. (39))
- ويقول أيضاً: (إن البعض يتبع الناس! خصوصاً إذا كان البخاري أو مسلم قد نقلوا الحديث، فلا يحيد عنه. أنا أو من بالبخاري ومسلم، لكن في الأحكام الشرعية، في الكون والإيجاد كنت متوقفاً. على الأقل لا بد من تأويل الرواية، وهذا بسبب النقلة. (40) هذا الكلام غير دقيق منهجياً، فالعلماء لا يتبعون الأشخاص، وإنما يتبعون الدليل. وتقديم ما في الصحيحين ليس تعصباً، بل لأن الأمة تلقتهما بالقبول بعد فحصٍ علميٍّ دقيق. ولا يصح التفريق بين الأحكام ومسائل الاعتقاد إذا ثبت الحديث سنداً وصحّ مته. وأن التأويل لا يُصار إليه لمجرد الاستبعاد أو الشك في النقلة، بل لا بد له من دليل معتبر، وإلا كان ردّاً للنص لا فهماً له.

المطلب الثاني: اعتماده على كتب السنن

واستعمل كتب السنن الأخرى مثل سنن أبي داود وسنن الترمذي وسنن النسائي ومستدرک الحاكم ومسنّد أحمد، وكان أكثرها استخداماً بعد الصحيحين سنن الترمذي. تكلم الشيخ جليزاده عن موضوع السحاب وصوت الصاعقة والزلازل وما إلى ذلك، موضحاً أن جميع ذلك يجري بأمر رب العالمين، وأنه موكل إلى ملك من ملائكته، ثم استشهد بحديث رواه الإمام الترمذي في سننه عن ابن عباس رضي الله عنهما قال: (أقبلت يهود إلى النبي ﷺ، فقالوا: يا أبا القاسم، أخبرنا عن الرعد، ما هو؟ قال: ملك من الملائكة موكل بالسحاب، معه مخاريق من نار يسوق بها السحاب حيث شاء الله. (42) (41)...

المطلب الثالث: اعتماده على غير كتب الحديث

ونقل أحياناً بعض الأحاديث من كتب التفسير والسير والفكر، مثل تفسير الطبري ومفاتيح الغيب للرازي وروح المعاني للألوسي وتفسير المنار وكتاب حياة محمد لحسين هيكل، وهذه الكتب تذكر الأحاديث للاستشهاد أو الشرح، لذلك فالأدق في الاستدلال بالحديث هو الرجوع إلى كتب الحديث الموثوقة للتحقق من صحته. للمثال: قال الشيخ جليزاده: (حسين هيكل في كتاب -حياة محمد ﷺ، (43) في حدث وفاة إبراهيم ابن رسول الله ﷺ يقول: انكسفت الشمس يوم مات إبراهيم، فقال الناس: انكسفت لموت إبراهيم، فقال رسول الله ﷺ: إن الشمس والقمر آيات من آيات الله لا

يُنكَسِفَانِ لِمَوْتِ أَحَدٍ وَلَا لِحَيَاتِهِ، فَإِذَا رَأَيْتُمُوهُمَا فَادْعُوا اللَّهَ، وَصَلُّوا حَتَّى يَنْجَلِيَ. (45)(44) عند تفسيره آية ﴿إِذَا أَلْتَمَسُ كُورَتَ﴾، نقل الشيخ جليزاده حديثاً رواه البخاري ومسلم في صحيحيهما، وقد أورده اعتماداً على ما ذكره حسين هيكل في كتابه (حياة محمد ﷺ)، دون بيان مصدر الحديث الأصلي.

-يقول الإمام ابن رجب الحنبلي: وأما سنّة النبي ﷺ: فإنّها كانت في الأُمَّة تُحفظ في الصدور كما يُحفظ القرآن، وكان من العلماء من يكتبها كالمصحف، ومنهم من ينهى عن كتابتها. ولا ريب أنّ الناس يتفاوتون في الحفظ والضبط تفاوتاً كثيراً. ثمّ حدث بعد عصر الصحابة قوم من أهل البدع والضلال، أدخلوا في الدين ما ليس منه وتعمّدوا الكذب على النبي ﷺ. فأقام الله تعالى لحفظ السنّة أرقاماً مميّزة ما دخل فيها من الكذب والوهم والغلط، وضبطوا ذلك غاية الضبط وحفظوه أشدّ الحفظ. ثمّ صنّف العلماء التصانيف في ذلك، وانتشرت الكتب المؤلفة في الحديث وعلومه، وصار اعتماد الناس في الحديث الصحيح على كتابي الإمامين أبي عبد الله البخاري، وأبي الحسين مسلم بن الحجاج القشيري -رضي الله عنهما. واعتمادهم بعد كتابيهما على بقية الكتب الستة خصوصاً (سنن أبي داود)، و(جامع أبي عيسى) و(كتاب النسائي) ثمّ كتاب ابن ماجه. وقد صنّف في الصحيح مصنفات أخر بعد صحيحي الشيخين، لكن لا تبلغ كتابي الشيخين. ولهذا أنكر العلماء على من استدرج عليهما الكتاب الذي سماه: (المُستدرج). وبالغ بعض الحفاظ فزعم أنّه ليس فيه حديث واحد على شرطيهما. وخالفه غيره، وقال: يصفو منه حديث كثير صحيح. والتحقيق: أنّه يصفو منه صحيح كثير على غير شرطيهما، بل على شرط أبي عيسى ونحوه، وأما على شرطيهما فلا. فقلّ حديث تركاه إلا وله علة خفية، لكن لعزّة من يعرف العلة كمعرفتهما وينقده، وكونه لا يتهماً الواحد منهم إلا في الأعصار المتباعدة، صار الأمر في ذلك إلى الاعتماد على كتابيهما، والوثوق بهما والرجوع إليهما، ثمّ بعدهما إلى بقية الكتب المشار إليها. ولم يقبل من أحد بعد ذلك الصحيح والضعيف إلى عمّن اشتهر حدقه ومعرفته بهذا الفن وإطلاعه عليه، وهم قليل. وأمّا سائر الناس، فإنهم يعولون على هذه الكتب المشار إليها، ويكتفون بالعزو إليها. (46)

الخاتمة

وفي الختام، يظهر من خلال دراسة مؤلفات الشيخ جليزاده أنه عالم ومفسر كبير، واسع الاطلاع، وله عناية واضحة بالحديث النبوي وعلومه، وقد أكثر من الاستشهاد بالأحاديث في مختلف مجالات الشريعة، في الأصول والفروع. ومع ذلك، كان له منهج خاص في التعامل مع الحديث، ويمكن تلخيصه في النقاط الآتية:

- 1) أكثر من الاستدلال بالأحاديث النبوية في كتبه، وجعلها حاضرة في مباحث التفسير والعقيدة والفقه وغيرها.
 - 2) اعتمد في الغالب على كتب السنة المعتمدة، ولم يكن اعتماده الأساسي على مصادر غير معتبرة.
 - 3) يهتم غالباً بتخريج الحديث أو ذكر سنده كاملاً، بل كان يورده مختصراً، أو بالمعنى، أو بذكر بعض ألفاظه، دون بيان درجته أو راويه في كثير من المواضع.
 - 4) كان يذكر الحديث ضمن كلامه وشرحه، دون أن يميّزه بطريقة المحدثين من حيث العزو والتصنيف الدقيق.
 - 5) تناول السند والمتن معاً بالنقد والتعليق، ولم يقتصر على دراسة السند فقط.
 - 6) اعتمد على العقل في قبول الروايات أو ردها، فكان يقبل ما يراه موافقاً للعقل، ويرفض ما لا يراه كذلك، حتى لو كان الحديث ثابتاً عند علماء الحديث.
 - 7) نقد بعض روايات الصحيح، من غير التزام كامل بالمنهج الذي سار عليه أئمة الحديث في الحكم على الأسانيد والمتون.
 - 8) حذّر بشدة من الأحاديث الضعيفة والموضوعة، وكان حريصاً على عدم نسبة ما لا يثبت إلى النبي ﷺ.
 - 9) ومع ذلك، روى في بعض المواضع أحاديث ضعيفة واعتمد عليها في الاستدلال.
 - 10) كان يرى أن بعض الروايات قد دخلها تصرف من بعض الرواة، ولذلك ردّ بعض الأحاديث لهذا السبب.
- وبناءً على ذلك، فإن منهجه في الحديث يجمع بين كثرة الاستشهاد بالسنة والعناية بها، وبين استقلال واضح في التقييم، حيث غلب نظره العقلي ولم يلتزم التزاماً كاملاً بقواعد المحدثين في التخريج والحكم على الأحاديث.

الهوامش والمصادر

1) كان -رحمه الله- يكتب اسمه كاملاً في أواخر كثير من مؤلفاته.

2) بهسهراتي بههشتي مهلا محمدی کویہ، نجیبة خان ابنة الشيخ محمد جليزاده، ص 1-3، مخطوط.

- (3) تفسيري كوردي له كهلامى خوداوهندى، مركز رينوين-السليمانية، الطبعة الثانية-٢٠٢٠م، المجلد الثالث، ص٤٣٢، تفسير سورة فصلت، الآية 22 :
- (4) الحديث أخرجه البخاري في صحيحه، تقديم: العلامة أحمد محمد شاكر، ترقيم وترتيب: الشيخ محمد فؤاد عبدالباقي، دار اليقين-مصر، الطبعة الأولى-٢٠٠٩م، كتاب التفسير: باب ﴿وَمَا كُنْتُمْ تَسْتَضْرُونَ... الآية﴾، ص٥٩٤، رقم الحديث. 4816 :
- (5) تفسيري كوردي له كهلامى خوداوهندى، المجلد الأول، ص١٣٢، تفسير سورة البقرة، الآية. 143 :
- (6) المسند للإمام أحمد بن حنبل، تحقيق: شعيب الأرنؤوط وجماعة، مؤسسة الرسالة-بيروت، الطبعة الأولى-١٩٩٨م، الجزء الثالث، ص٣١٠، رقم الحديث: ٢٩٩٣. قال المحقق: إسناده صحيح، ورجاله رجال الصحيح. والمعجم الكبير، الحافظ أبو القاسم الطبراني، حققه وخرج أحاديثه: حمدي عبدالمجيد، مكتبة ابن تيمية-القاهرة، ٢٠٠٨م، الجزء الحادي عشر، ص٦٧، رقم الحديث. 11066 :
- (7) تفسيري كوردي له كهلامى خوداوهندى، المجلد الثالث، ص٢١٢، تفسير سورة سبأ، الآية. 23 :
- (8) الاعتصام، ضبط نصه وقدم له وعلق عليه وخرج أحاديثه: مشهور آل سلمان، مكتبة التوحيد، المجلد الثالث، ص.382
- (9) تفسيري كوردي له كهلامى خوداوهندى، المجلد الثاني، ص٩٥، تفسير سورة التوبة، الآية. 85 :
- (10) صحيح البخاري، كتاب التفسير: باب ﴿اسْتَغْفِرْ لَهُمْ أَوْ لَا تَسْتَغْفِرْ لَهُمْ إِنْ تَسْتَغْفِرْ لَهُمْ سَبْعِينَ مَرَّةً فَلَنْ يَغْفِرَ اللَّهُ لَهُمْ﴾، ص٥٦٤، رقم الحديث . 4670. وصحيح مسلم، اعتنى به وراجعته: هيثم خليفة الطمعي، المكتبة العصرية-بيروت، ٢٠٠٨م، كتاب صفات المنافقين وأحكامهم، ص١٠٤٣، رقم الحديث. 7027 :
- (11) معرفة علوم الحديث، شرح وتحقيق: أحمد بن فارس السلوم، دار ابن حزم، الطبعة الأولى-٢٠٠٣م، ص.149
- (12) مقدمة في أصول التفسير، أحمد ابن تيمية الحراني، تحقيق: د. عدنان زرزور، الطبعة الثانية-١٩٧٢م، ص.48
- (13) أخرجه البخاري في صحيحه من حديث سعيد بن ميناء قال: سمعت أبا هريرة يقول: قال رسول الله ﷺ: (لا عُدْوَى ولا طَيْرَةَ ولا هَامَةَ ولا صَفَرَ. وَفِرٌّ مِنَ الْمَجْدُومِ كما تَقْرُ مِنَ الْأَسَدِ)، كتاب الطب، باب: الجذام، ص٧٠٠، رقم الحديث. 5707 :
- (14) تفسيري كوردي له كهلامى خوداوهندى، المجلد الرابع، ص١١٣، تفسير سورة الجمعة، الآية. 8 :
- (15) سنن الترمذي، ترقيم: أحمد شاكر، دار ابن الجوزي-القاهرة، الطبعة الأولى-٢٠١١م، كتاب العلم: باب ما جاء في فضل الفقه على العبادة، ص٤٨٩، رقم الحديث: ٢٦٨٧. قال أبو عيسى هذا حديث غريب لا نعرفه إلا من هذا الوجه، وإبراهيم بن الفضل المدني المخزومي يضعف في الحديث من قبيل حفظه. وفي كتاب المجروحين من المحدثين لابن حبان، تحقيق: حمدي عبدالمجيد السلفي، دار الصميعي، الطبعة الأولى-٢٠٠٠م، باب الألف: (١٥- إبراهيم بن الفضل المخزومي أبو اسحاق، كان فاحش الخطأ)، ص١٠٢. وأيضاً في سنن ابن ماجه، محمد بن يزيد القزويني، ترقيم: محمد فؤاد عبدالباقي، دار ابن الجوزي-القاهرة، الطبعة الأولى-٢٠١١م، كتاب الزهد: باب الحكمة، ص٤٣٣، رقم الحديث : 4169.
- (16) هو المتون-رسالة في علم الكلام، لوح/٣. مخطوط
- (17) تفسيري كوردي له كهلامى خوداوهندى، المجلد الثاني، ص٣٤١، تفسير سورة الحجر، الآية. 38 :
- (18) تفسيري كوردي له كهلامى خوداوهندى، المجلد الرابع، ص١٥٧، تفسير سورة الطلاق، الآية. 12 :
- (19) تفسيري كوردي له كهلامى خوداوهندى، المجلد الثاني، ص٤٣١، تفسير سورة الاسراء، الآية. 58 :
- (20) تفسيري كوردي له كهلامى خوداوهندى، المجلد الثالث، ص٥٦٧، تفسير سورة محمد، الآية. 15 :
- (21) بغية الباحث عن زوائد مسند الحارث، الإمام الحافظ نورالدين الهيثمي، تحقيق ودراسة: دكتور حسين أحمد الباكري، الطبعة الأولى-١٩٩٢م، كتاب المناقب: باب فضل الأنهار، ص٩٤٤، رقم الحديث: ١٠٤٢. قال المحقق: (رجال الإسناد كلهم ثقات وهو مرسل). وللحديث شاهد في صحيح مسلم عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: (سبحان وجيجان، والفرات والنيل، كل من أنهار الجنة). كتاب الجنة، وصفة نعيمها وأهلها: باب ما في الدنيا من أنهار الجنة، ص١٠٦٤، رقم الحديث. 7161 :
- (22) صحيح البخاري، كتاب العلم، باب: إثم من كذب على النبي ﷺ، ص٢٣-٢٤، رقم الحديث: ١٠٦ و 110.
- (23) فهرسة ابن خبير الاشبيلي، حققه وعلق عليه: بشار عواد معروف و محمود بشار عواد، دار المغرب الإسلامي-تونس، الطبعة الأولى-٢٠٠٩م، ص.41

24)فتح المغيـث بشرح ألفية الحديث، تحقيق: عبدالكريم خضير ومحمد آل فهيد، دار المنهاج-الرياض، الطبعة الأولى-١٤٢٦هـ، المجلد الأول، ص.114

25)الفروسية المحمدية، تحقيق: زائد بن أحمد النشيري، دار عالم الفوائد، الطبعة الأولى-١٤٢٨هـ، ص.186

26)يقول ابن القيم الجوزية: (وهكذا لا يسوغ أن يقول: (قال رسول الله ﷺ) ما لا يعلم صحته ولا ثقة رواته)، أحكام أهل الذمة، حققه وعلق عليه: أبي براء يوسف بن أحمد البكري وأبي أحمد شاکر بن توفيق العاروري، رمادي الناشر، الطبعة الأولى-١٩٩٧م، المجلد الأول، ص.115

27)صحيح البخاري، كتاب الإستئذان: باب بدء السلام، ص٧٥١، رقم الحديث: ٦٢٢٧. وصحيح مسلم، كتاب الجنة، وصفة نعيمها وأهلها: باب يدخل الجنة أقوام، أفندتهم مثل أفئدة الطير، ص١٠٦٤، رقم الحديث: 7162 :

28)صحيح مسلم، كتاب الإمارة: باب فضيلة الإمام العادل وعقوبة الجائر، والحث على الرفق بالرعية والنهي عن إدخال المشقة عليهم، ص٧١١، رقم الحديث: 4721 :

29)إله الطبيعة العقل النبوة، لوح/١٢. مخطوط

30)سنن الترمذي، كتاب الفتن: ٦٧-باب ، ص٤١٥، رقم الحديث: ٢٢٥٤. قال أبو عيسى هذا حديث حسن غريب. وسنن ابن ماجة، كتاب الفتن: باب قوله تعالى ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا عَلَيكُمْ أَنْفُسُكُمْ ﴾، ص٤١٤، رقم الحديث: ٤٠١٦. ضعيف، لضعف علي بن زيد-وهو ابن جدعان. ومسند الإمام أحمد، حديث حذيفة رضي الله عنه، المجلد الثامن والثلاثون، ص٤٣٥، رقم الحديث: ٢٣٤٤٤. قال المحقق: ضعيف من أجل علي بن زيد بن جدعان.

31)تفسيرى كوردى له كهلامى خوداوهندى، المجلد الثالث، ص٦٤٠، تفسير سورة الحجرات، الآية.11:

32)يُنظر: سنن النسائي بشرح الحافظ جلال الدين السيوطي وحاشية الإمام السندي (ت١١٣٨هـ)، حققه ورّقّمه: مكتب التحقيق التراث الاسلامي، دار المعرفة-بيروت، الجزء الثالث، ص١٤٣. واللامع الصحيح بشرح الجامع الصحيح، الإمام أبي عبدالله شمس الدين البرماوي (ت٨٣١هـ)، تحقيق ودراسة: لجنة مختصة من المحققين بإشراف نورالدين طالب، دار النوادر، كتاب المرضى: باب وجوب عيادة المريض، المجلد الرابع عشر، ص٢٤٧. وعمدة القاري شرح صحيح البخاري، بدرالدين أبي محمد محمود بن أحمد العيني (ت٨٥٥هـ)، دار الفكر، الجزء الثاني والعشرون، ص١٤٨. ومراقبة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح، الشيخ علي بن سلطان محمد القاري (١٠١٤هـ)، تحقيق: الشيخ جمال عيتاني، دار الكتب العلمية-بيروت، الطبعة-٢٠٠١م، كتاب الإيمان: باب الإيمان بالقدر، الجزء الأول، ص٢٤٩. وصحيح أبي عبدالله البخاري بشرح الكرمانى، دار إحياء التراث العربي-بيروت، الطبعة الثانية-١٩٨١م، الجزء الحادي والعشرون، ص.213

33)مسألة الاختيار، لوح/١٩. مخطوط

34)المحدّث الفاصل بين الراوي والواعي، ضبطه وعلّق عليه: محمد مُحبّ الدين أبو زيد، دار الذخائر، الطبعة الأولى، ص.134

35)تفسيرى كوردى له كهلامى خوداوهندى، المجلد الثاني، ص٧٩١، سورة الرعد، الآية.194-192 :

36)صحيح البخاري، كتاب بدء الوحي: باب كيف كان بدء الوحي، ص٨، رقم الحديث: ٢. وصحيح مسلم، كتاب الفضائل: باب عرق النبي ﷺ في البرد، وحين يأتيه الوحي، ص٨٨٧، رقم الحديث: 6059 :

37)الأحاديث الصحيحة حُجّة في جميع أبواب الدين، وليست مقصورةً على باب الأحكام فحسب، بل تشمل أبواب العقائد، والسيرة، وفضائل الأعمال أيضاً، وإن لم تبلغ حدّ التواتر.

-قال الشافعي رحمه الله في حجية خبر الواحد: (٩٩٨- فقال لي قائل: اخذد لي أقلّ ما تقوم به الحجة على أهل العلم، حتى يثبت عليهم خبر الخاصّة. ٩٩٩- فقلت: خبر الواحد عن الواحد حتى يُنتهي به إلى النبي أو من انتهى به إليه دونه). وقال: (١٠٥١- وتثبّيت خبر الواحد أقوى من أن أحتاج إلى أن أمثله بغيره، بل هو أصل في نفسه)، الرسالة، تحقيق وشرح: أحمد محمد شاكر، دار الحديث-القاهرة، ٢٠١٦م، باب: خبر الواحد، ص.439 ، 429

-ويقول أبو حامد الغزالي: (ما تواتر واشتهر من عمل الصحابة والعلماء من العمل بخبر الواحد، في وقائع شتى لا تتحصر، وإن لم تتواتر أحادها، فيحصل العلم بمجموعها)، المستصفي من علم الأصول، تحقيق وتعليق: الدكتور محمد سليمان الأشقر، مؤسسة الرسالة-بيروت، الطبعة الأولى-٢٠١٠م، الجزء الأول، ص٢٧٦، أخبار الأحاد: الباب الأول.

-ويقول سيف الدين الأمدي في تفصيله وتحديد له لفظ طائفة- على أوجه: (وإذا ثبت أن إخبار كل طائفة موجب للحذر، فالمراد من لفظ الطائفة إنما هو العدد الذي لا ينتهي حدّ التواتر. وبيانه من ثلاثة أوجه: الثاني: أن الثلاثة فرقة، فالطائفة الخارجة منها إما واحد أو إثنان. وإذا ثبت أن إخبار العدد الذي لا ينتهي إلى حدّ التواتر حجة موجبة في هذه الصورة، لزم أن يكون حجة في غيرها ضرورة أن لا قائل بالفرق.)، الإحكام في أصول الأحكام، علق عليه: الشيخ عبدالرزاق عفيفي، المكتب الإسلامي-بيروت، الطبعة الثانية-١٤٠٢هـ، الجزء الثاني، ص.56-57

(38) صحيح مسلم هو أحد أهم كتب الحديث الشريف (أصح الكتب بعد البخاري)، ويتميز بجمع طرق الحديث في مكان واحد، والاعتناء الدقيق بالفروق اللفظية بين الروايات، مع ميزة الترتيب السياقي، مما يجعله أكثر فناً وتنظيماً في سرد الروايات المختلفة لحديث واحد.

وهذا في حسن الوضع وجودة الترتيب لا في الصحة، فالصحيح البخاري هو أصح كتاب بعد القرآن الكريم، ويليه صحيح مسلم في المرتبة، بإجماع جمهور العلماء. يتميز البخاري بشدة شروطه في السند (خاصة تحقق اللقاء بين الرواة) وقوة الفقه، بينما يتميز صحيح مسلم بحسن السياق والترتيب وجودة الصنعة الحديثية، والبحث في كلا الكتابين هو أعلى درجات الصحة.

قال النووي في التقريب: (أول مصنف في الصحيح المجرد: صحيح البخاري، ثم مسلم، وهما أصح الكتب بعد القرآن، والبخاري أصحهما وأكثرهما فوائد، وقيل مسلم أصح، والصواب الأولز واختص مسلم بجمع طرق الحديث في مكان)، التقريب والتيسير، تحقيق وتعليق: محمد عثمان الخشت، دار الكتاب العربي-بيروت، الطبعة الأولى-١٩٨٥م، ص.26

وتفصيل ذلك لأقوال العلماء ما ذكره جلال الدين السيوطي في كتابه تدریب الراوي في شرح تقريب النواوي، بعناية: مازن بن محمد السرساوي، دار ابن الجوزي، الطبعة الأولى-١٤٣١هـ، الجزء الأول، ص.167-160

قلت: وهذا هو الصواب الذي عليه أئمة الشأن، فصحيح البخاري مقدم على غيره من حيث اجتماع شرائط الصحة، ومن حيث الفوائد الفقهية، والأحكام، وأما صحيح مسلم فميزته في حسن سياقه للأحاديث مجموعة الطرق، والألفاظ في موضع واحد. كما أشار إليه النووي.

(39)المصقول في علم الأصول، تحقيق ودراسة: د. فائز أبو بكر قادر، أطروحة الدكتوراه(غير مطبوعة)، ص.248-249

(40)تفسيرى كوردى له كهلامى خوداوهندى، المجلد الثاني، ص٢٧٨، تفسير سورة الرعد، الآية.3 :

(41)سنن الترمذي، كتاب تفسير القرآن: باب ومن سورة الرعد، ص٥٦٣، رقم الحديث: ٣١١٧. قال هذا حديث حسن صحيح غريب.

(42)الحديث سلم الإرتقاء، لوح/١. مخطوط

(43)حياة محمد ﷺ، محمد حسين هيكل، الناشر مؤسسة هنداوي، ٢٠١٧، الفصل السابع والعشرون: تبوك وموت إبراهيم، ص.434

(44)هذا الحديث أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب الكسوف: باب الدعاء في الكسوف، ص١٢٩، رقم الحديث: ١٠٦٠. ومسلم في صحيحه، كتاب الكسوف: باب ذكر النداء بصلاة الكسوف: الصلاة جامعة، ص٣٢٢، رقم الحديث.2122 :

(45)تفسيرى كوردى له كهلامى خوداوهندى، المجلد الرابع، ص٣٧٦، تفسير سورة التكوير، الآية.1 :

(46)تفسير ابن رجب الحنبلي، تحقيق: طارق بن عوض، دار العاصمة-الرياض، الطبعة الأولى-٢٠٠١م، المجلد الأول، ص.604